الجزء

تأليف

أحمد المرتضى بن بمبر

وفقه الله

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين

قلنا والله الموفق إن المنطق حرام برمته والقائل باستباحته ليس عنده من دليل مقوّ لرأيه، فلا يلتفت إليه ولا إلى ما يرى، إذ استبان القتام الذي يدور فيه، سنياً كان أو مبتدعاً لا يلتفت لما يرى، أما دراسته لنقضه فهو أمر طيب، خلافا للسروري فهو دارس الأشياء هذه لاستعمالها، قلت ولقد قلت من قبل فيما ألفت في المستصفى أنهم أقرب أن يكونوا فرقة من أهل الكلام من فرقة قائمة بمبادئ نفسها، والآن فلقد بدا من الكلام صدقا، إذ الآن وقعوا في عين الفلسفة التي حذر منها السلف الصالح، وتلك مشاغبهم يجعلون لها طرقاً مستدلة لها، وإنّ استدلالاتهم لجلها أو حتى كلها منكرة فاضية الأمر، يناضلون عن المنطق ولا يتقنونه، قلنا ولقد رأينا من السرورية يستغل تعلم الإمام ابن باز المنطق لاستباحة المنطق، قلنا ولو أندب واستحسن تعليمه لكنا منكري كلامه ولا كلامه هو المرسوم بأنه كلي مقول يحمل بالصدق ضرورة؟ كلا وربي لا هو ولا غيره من علمائنا حجج في الذوات،

ولا يقول بذلك إلا الخب، قلنا إن كلام العالم عند الإخوان السرورية محبي الكلام والحماقة كليّ مقول يحمل بالصدق مفيد اليقين، وكلام المجتبى عليه السلام وأتم الصلوات عندهم كلي مقول يحمل بالظن مفيد الظن، هذا مذهبهم وهذا دينهم، وهم بمعزلي التفهم والتعقل، هم والله أجهل الناس لم يرَ لبلادتهم مما يماثلها، وهم أغرب عندي ممن يظن الثدي قدما، يدافعون عن الكلام ولا يتقنونه قاتلهم الله أنى يؤفكون.

والله إن السروري، لو رأيت سرورياً ماْ كائنا من كان، من أهل بيتي لم ألتق من المنون المستمرة كان أو عدواً من الطفولة كان، لأحب إلى عذاب عينيّ إذ حصلتا على صورته، والله لأحب إلى أن أصطلي بالثلج مصطلياً من أرى لوجه السروري، لا يتقنون شيءً من العلوم، لا يتقنون لا اللغة ولا الصرف ولا الحديث ولا التفسير ولا الفقه، فاللاشيء عندهم أمر قد استفاضت شهرته.

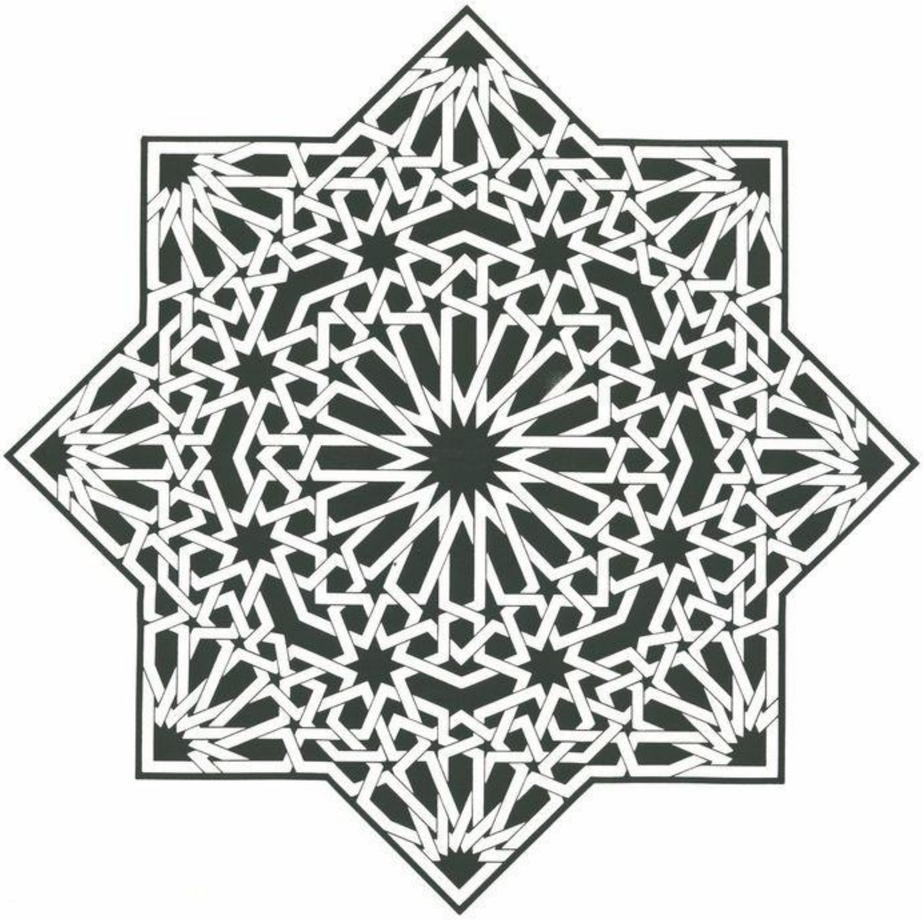
قلنا وهذا الكتاب جعلناه رداً على السرورية الجدد، مسمي أنفسهم التيميين الذين ينتسبون انحرافهم للسلفية، ومن أقوالهم: أن الله قد يموت عقلاً، فإنهم يفرقون بين الإلهيات والمنطق الذي هو

عندهم مبدأ العقل فيقولون إن وجود الله بالنسبة إلى الإلهيات واجب بالوجود وأما بالمنطق الذي هو مبدأ العقل فإن الله ممكن الوجود، فمن نفى وجوده لم يقع في التخلف، قلنا ولقد رأينا منهم انحرافات في غير ما موضع، وأقول كما قال الشيخ السيوطي رحمه الله تعالى في كتابه صون المنطق: "يناضلون عن المنطق ولا يتقنونه"، والعجب إني قلت لأحد المجانين من هولاء التيميين المنحرفين عن صراط الله المستقيم، أتقدر تقول إن الله قد يموت؟ إذ أجاب: "أما أنا فإني أقول بأن الله سبحانه وتعالى واجب بالوجود عقلاً وفي الإلهيات". قلنا إنهم أعظم الناس اختلافًا وتناقضًا، بل ليس في بني آدم طائفة أكثر اختلافًا منهم، وهذا دليل كاف بنفسه أنهم هم المتكلمون الفلاسفة المتفلسفة الذين حذر منهم السلف الصالح، قلنا والله الموفق إن أول ما ينبغي أن يعلم ويقرر أن وجود الله سبحانه واجب من كل الجهات، وهو الحي الذي لا يموت، لا في جهة من جهات العقل يكون ممكنا أو معدوما ولا في طور من أطوار الإلهيات يكون ممكنا أو مستحيل الوجود غير قابل الوجوب والإمكان، فوجود الله سبحانه أمر معلوم بالضرورة، سابق على النظر، مدرك بالفطرة، لا متوقف على أن يبرهن له؛ بل هو علم فطري تقدم

بديهي، لا يفتقر إلى قياس ولا إلى لازم القياس، وهو الاستدلال كائنا ما كان، قلنا قول من يقول: "(إن الله يمكن من جهة العقل أن يموت، ولكن من جهة الميتافيزيقا لا يمكن أن يموت)"، فهو من أكفر الكفر، كفر بواح، لا يقوله إلا المنتن، وهو من حيث العقل تناقض صراح، إذ هو بهذا يلتزم أن وجود الله ليس معلوما بالفطرة علما ضروريا، بل جعله أمرا نظريا مكتسبا، وهذا قلب للحقائق ومصادمة للفطرة، قلنا إن تمييزكم بين الإمكان من جهة العقل والإمكان من جهة الإلهيات لتمييز باطل، فإنكم في قولكم الأول: "(إن الله ممكن له أن يموت عقلا)" ، لم تعرفوا الموضوع تعريفا صحيحا، وموضوع مقدمتيكم هو الله، فإن من أخص صفاته وألزم لوازمه أنه الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، وأنه الذي لا يجوز عليه الفناء ولا العدم، فلو جاز عليه العدم لكان قابل التخلف وهذا محال، قلنا إن النوم هو أخو الموت فبذلك لزمكم وصف إله يسبقه النوم والموت ولو كان بالإمكان من جهة العقل، وهذا ليس هو الله سبحانه وتعالى فإنه لا يموت أبدا ولا يسبقه النوم أبدا، فيكون بذلك تعريفكم لله في المقدمة الأولى تعريفاً باطلا برمته، فإذا سلبتم أنه لا يموت لم تتكلموا في الله أصلا، بل في شيء موهوم لا حقيقة له، فهو إلحاد في أسمائه،

ومثال ذلك قول القائل: "(المربع الدائري)"، فإن هذا لا يمكن تصوره إلا إذا استحق تعريفه تعريفه الحق غير الذي يخلو عن معناه الحق، وإنما يسبق إلى الوهم إذا أهمل المعرف تعريفه، فحينئذ إذا لم يكنا قد عُرّفا بتعريفهما الحق، لجاز على فلسفيتكم أن يقال: "(المربع الدائري ممكن عقلاً، ومستحيل ميتافيزيقا)"، وهذا باطل، بل إذا حقق تعريفهما ظهر أنهما مستحيلان في العقل والإلهيات، لأنه جمع بين النقيضين، والجمع بين النقيضين لا يمكن اجتماعهما، وكذلك قولكم: "(إن الله يمكن أن يموت)"، إنما يتخيل إمكانه إذا أهمل تعريف {الله}، فإذا عُرّف على حقيقته ظهر أنه تناقض محض، بل هو أفسد من قول القائل بالمربع الدائري، وحقيقة الأمر أنكم في القضية الأولى استعملتم لفظ الله سبحانه وتعالى مجردا من صفاته الواجبة اللازمة، فجعلتموه لفظا عاريا عن معناه، وأما في القضية الثانية فاستعملتموه على وجهه الصحيح، مقترنا بصفاته، فصرتم بذلك تتكلمون في شيئين مختلفين لا في شيء واحد، إذ القضية الأولى في إله موهوم منزوع الصفات، والثانية في الإله الحق الذي له صفات الكمال، فبان أنكم لم تفرقوا بين الإمكانين كما زعمتم وما زلتم تزعمون، بل فرقتم بين موضوعين بتفاوت معنيهما، وهذا تناقض ظاهر، وبالجملة فمثل هذه المقالة

الكفرية لا تستحق الرد ولا طول الكلام، إذ بطلانها مركوز في ذاتها، وهي ساقطة بنفسها، وصاحبها ساقط معها، غير أني أذكر هذا البيان ليكون حجة على من يظن أن لهذه الأقوال صدقاً، وليتبين أنها جهل بالدين وفساد في الفلسفة معا، فهولاء هم أهل الكلام، هم الفلاسفة الذين حذرنا عنهم السلف الأوائل رحمهم الله تعالى، يستحسنون الفلسفة وصحبتها قبحهم الله ولا يتقنونه إتقاناً.



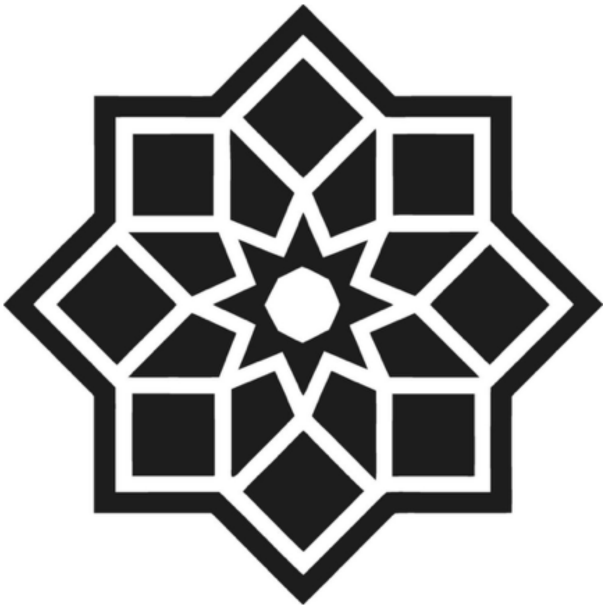
الوجه الأول: المهملة التي لم يذكر اللفظ الدال على كمية أفرادها وبيان خواء وضعها:

قلنا إن القضية المهملة، وهي التي كمية أفرادها لم تذكر، لا محلّ لها استعمالاً ولا بل صدقاً، وإنما وضعت المناطقة لها وضعاً تعسفين، إذ الاسم المدخول عليه حرفا التعريف وأقصد بذلك أل كقولنا: (الإنسان) في المهملة (الإنسان كاتب) لانصرف السمع إلى العموم ضرورة، وارتسم في الذهن صورة الكليّ، الذي هو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه، فَمَن تَلقاها لا يَظنها إلا كلية على سائر الجِنس، والجنس فهو المرسوم بأنه كليّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، ولا يخطُر بباله تخصيصها، إلا أن تُجرّد المهملة عن جنسها لتُراد على طائفةٍ مخصوصةٍ أو شخصٍ مُعيَّن، وحينئذ يَسقط ما بُني له اسمُها ووضعها، ويَضيعُ الغَرَضُ الذي من أجله وُضِعت. فهي كالسِّراجِ في وضَح النهار: لا يَزيد السائر إلا حَيرة، ولا المُبصِر إلا عَناء، قلنا فإذا قيل إن إنكارنا لإنكار لغوي، فقد خَصَم القائل بذلك من مكانة اللغة فيما يُزعم أنه مبنيّ على مبادئ العقل، واستلزم بالضرورة القول بأن اللغة لا شأن لها في

العقل لا بمبدأها ولا ربما باستعمالها، وأنها ليست قائمة على مبادئ العقل، قلنا إن اللغة علماً علمها الله آدم وحينئذ يكون بحسب ما زعموا أن الله لم يتصرَّف وفق ما يسمّونه بمبادئ العقل، ولم يقدِم على أي فعل يُنسجم مع مبادئ العقل، فتنتفي بذلك حكمته التي ثبتت بالضرورة، فعلمنا بذلك خطر من يساوي تعليم اللغة بتعليم المنطق كما تقوله السرورية، فهو أبداً يتواضع لتلك الرعونة التي هو ناطقها، وعلمنا بعدُ خطر السرورية والأشاعرة وغيرهم من المبتدعة بحبهم منطق أرسطو الذي وضع المهملة وضعا خواءً.

قلنا ولذا قال الأبهري عن المهملة: "(وهي في قوة الجزئية)"، وذلك لأن المناطقة لا يتعاملون إلا بيقينيات، والعجب إن قول الأبهري هذا منفي التقسيم كله فإن مراده بذلك أنا لو قلنا : (الإنسان كاتب) فمدلوله عنده أنا قد حصلنا باليقين أن بعض الإنسان بكاتب فيفيد أن بعض الإنسان مندرجي القضية المهملة يقيناً، وأما الإنسان بمدلول كلي فليس يقيناً بل فإنما يفيد الظن إذ لم نحصل باليقين أن كل الإنسان بكاتب، والمضحك من قوله أنه لقد أثبت للمهملة سوراً وهذا عين المحال، قابل التخلف، إذ المهملة المجهولة كمية أفرادها، قلنا فلا بد أن تكن كمية أفراد الشيء

إما أن ذكرت أو ألا ذكرت، وبذلك لقد أنفى تقسيم المهملة قضية وأطلقها مسورة إذ أثبت للمهملة أنها يقينا تفيد جزئيات الموضوع وهذا معنى قوله "(وهي في قوة الجزئية)"، فإن المسورة هي ما ذكرت فيها كمية أفرادها جزئية كانت أو كليّة، بخلاف المهملة التي لم تذكر فيها كمية أفرادها، قلنا فإذ عرفنا يقينا بجزئية المهملة لا شأن لوضعها إلا من جهالتنا كليتها وبذلك يصبح خواء وضعها معلوم بالضرورة.



الوجه الثاني: بيان صحة كلام شيخ الإسلام ورد إنكار أبي زكريا الأنصاري عليه:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " قولهم إن التصور الذي ليس ببديهي لا ينال إلا بالحد باطل، لأن الحد هو قول الحاد، فإن الحد هنا هو القول الدال على ماهية المحدود، فالمعرفة بالحد لا تكون إلا بعد الحد، فإن الحاد الذي ذكر الحد إن كان عرف المحدود بغير حد بطل قولهم "لا يعرف إلا بالحد"، وإن كان عرفه بحد آخر فالقول فيه كالقول في الأول، فإن كان هذا الحاد عرفه بعد الحد الأول لزم الدور، وإن كان بآخر لزم التسلسل".

صفحة ٣٠٦
من كتاب
نقض المنطق

قلنا: الحد هو القول المعرف لماهية الشيء وقد يسمى القول الشارح، وتختلف مواده عند المناطقة، كل من المواد رسماً كان أو

حداً إما أن يكون تاماً أو ناقصاً، فإن كان متركباً من جنس الشيء وفصله القريبين فحد تام، وإن كان متركباً من جنس الشيء البعيد وفصله القريب فحد ناقص، وإن كان متركباً من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة فرسم تام، قلت إن اللازم هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية، وأما الخاصة فهي العرض الخاص المختص بحقيقة واحدة لا ثانية ولا زائدة كالكتابة بالنسبة إلى الإنسان، وإن كان متركباً من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة فرسم ناقص، قلنا ثم إنّـا لقد اعترضنا على كلام للأشعري أبي زكريا الأنصاري في شرحه متن الإيساغوجي حيث قال: "(قيل: "لا يمكن تعريف الحد، لئلا يلزم التسلسل"، وأجيب بمنع لزومه، لأن حد الحد نفس الحد، كما أن وجود الوجود هو نفس الوجود، بمعنى أن حد الحد من حيث إنه حد مندرج في الحد وإن امتاز عنه يإضافته عنه)".

قلنا والله الموفق، ولا ريب إنك لمخطئ، ولقد انتدبت للمغالطات لبوساً لبسته، فقولك "لأن حد الحد نفس الحد"، فلقد ركبت به من الدور الباطل، مصادرة على المطلوب ولم تقدم لكلامك من أي برهان، ولا بل من الأوليات ولا المجربات ولا الحدسيات ولا

المتواترات ولا المشاهدات، بل ولا قياس اقتراني الذي اقترنت حدوده ولا استثنائي ما، ثم قسته بالوجود حيث قلت "كما أن وجود الوجود نفس الوجود"، فقولك هذا إدخال شيء في غير مقولته، بمعنى إدخال الحد في مقولة الجنس، وهذا محال، وهي هي مغالطة بالتصنيف خلطت تصنيفهما من سلوان بدا، فإن الوجود جنس عال على رأي وجنس قائم بنفسه، قلنا أما إذا أخذ بمنع جنسيته قلنا إن الوجود من الأوليات التي تدركها العقول بخلاف الحد والرسم عندكم وهذا يكفي دحضاً، قلنا والحد ليس له من جنس، بل هو القول الشارح متركب من جنس ونوع فصل، فاعتراضك لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية لا يفيد ولا الظن.

"لأن حد الحد نفس الحد".	وهذا هو الدور الباطل
"كما أن وجود الوجود نفس الوجود".	وهذا إدخال شيء في غير مقولته، بمعنى إدخال الحد في مقولة الجنس وهذا محال

الوجه الثالث: القضية المعدولة وبيان خواء وضعها:

قلنا: وأمّا ما يسمّونه بالمحصلة والمعدولة، خاصة مما ذكر عن القضية السالبة المعدولة وهي التي غير وجودية، أي التي حكم فيها بوجود شيء لوجود آخر ، فذلك اللغو ولا ثمرة له؛ لأنّه راجع أبداً إلى الإيجاب بعينه. فإذا قالوا: "(ليس الإنسان بغير كاتب)" فالمعنى عينه "الإنسان كاتب"، ولا يَنتج من هذا باب زائد، وكذلك إذا كرّروا النفي مرّتين، فقد أثبتوا الإيجاب، إذ النفي مع النفي هو عين الإيجاب، ولا مزيد فيه، فإفراد هذا الضرب من الأقوال إنما هو تكلّف وزيادة لا حاجة إليها.

وقد تأملنا هذا حتى وقفنا على أنّ كل نفيٍ لصفةٍ وجودية إنما هو عين إثبات نقيضها، ولا فرق، وإن شئتَ فصِل المثال: إذا قلنا "¬ ب أو ¬ أ"، أو وقفنا بـ "¬ ب"، فينتج في جميع أحواله لا يخرج عن وجه واحد، وهو الإرجاع إلى الإيجاب. فإذاً لا وجه للقول بأنّ لهذه القضية السالبة المعدولة منزلة أخرى، إذ الحكم يرجع إلى عين حكم الموجبة المحصلة، فبدأنا بالسالبة المعدولة

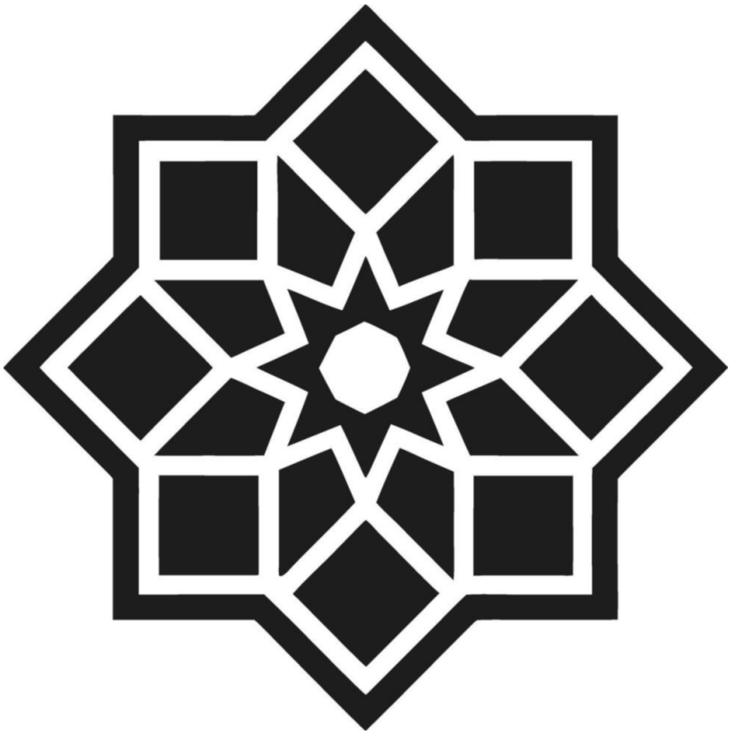
المحمول وأنتجنا جواباً نفس جواب الموجبة المحصلة المحمول، والآن نرسم لكلامنا حتى يفهم، فعندنا قضية سالبة، قلت إن الغرض في المعدولة المحمول فقط؛

ب ¬ و أ ¬ هاتان قضيتان وتحتهما جدول الكذب والصدق:

ب ¬ و أ ¬	ب ¬	أ ¬
الصدق والصدق	الكذب	الكذب
الكذب والصدق	الصدق	الكذب
الصدق والكذب	الكذب	الصدق
الكذب والكذب	الصدق	الصدق

قلنا: إذا وقعت العاطفة المُنفية ¬ على قضية، تنقلب حالها؛ فإن كانت صادقة صارت كاذبة، وإن كانت كاذبة صارت صادقة. وهذا معنى قول مناطقة بلدتنا: النفي يقلب قيمة الصدق والكذب. فإن قُدِّم نفيان متواليان ¬ ¬ على قضية واحدة، كان الثاني نافيًا للأول، فيعود الحكم إلى أصله، ولهذا قيل: نفي النفي إثبات.

قلنا والأبهري نفسه في متنه تراه أحيانا ينفي النفي إثباتاً إذ قال: "(ثم اللفظ إما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه)". أي لا يتجزأ، وأعقبه بالمؤلف حيث قال: "(وإما مؤلّف وهو الذي لا يكون كذلك)". أي لا لا يكون المراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، فيصير المعنى؛ هو الذي يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه، وهذا هو نفي النفي الذي ثبت بحكمه الإيجاب الذي هو إثبات النسبة الحكمية، فثبت بهذا كله كلامنا.



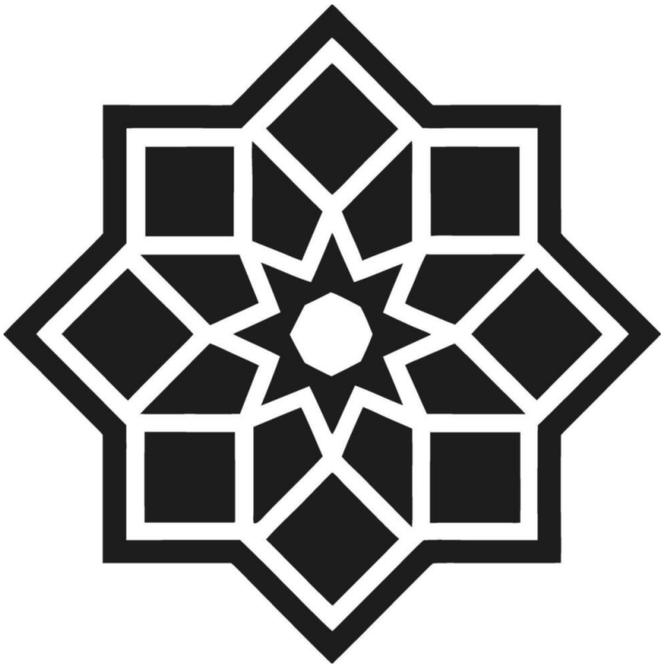
الوجه الرابع: جهلهم بما بني عليها أقيستهم.

قلنا: ومن العجب أن ينظر امرؤ أزيباً كان أم أمهقاً، في قياس استثنائي أو اقتراني ما، ثم لا يشعر أنه في أكثر أحواله قائم على أصول ليست من جملة البرهان ولا من عداد الاستنتاج بل مبنية على ما يفيد عندهم الظن من دليل علي أو تقليد أو تمثيل قياسي.

وهذا
غلط بين إذ ليس
في العقل قياس ينشأ من الفراغ،
بل لا بد له من مادة مقدماتها، مأخوذة من
غيره، وكيف التقليد والتمثيل والدليل
العلي قد تفدن الظن وهو ما
يبنى عليه الإقتراني
والإستثنائي في
جل أحوالهما؟

فكيف يكون بل الشكل الأول من الأشكال الأربعة التي محمولها الأوسط في الصغرى وموضوعها الأوسط في الكبرى صحيحة إذا كانت في جل أحواله مبنية على ما يفيد الظن؟ وهؤلاء الذين يعظمون المناطقة من أبلد أهل الأرض كما أن الأشاعرة الجهلة من أعجب رجال الأرض حماقةً بعد جماعة سيد قطب من القطبية والإخوان والسرورية، فيا ترى، الجرجاني نفسه يصف أتباعه بالجبر إذ قال الجبرية صنفان متوسطة تثبت للعبد كسباً وآخر لا تثبت وهم الجهمية وهذا نص
قوله قرأته على بعض من كتاب التعريفات،

وهذا جملة قولنا في الباب.



الوجه الخامس: بيان صحة كلام شيخ الإسلام في نقض المنطق ورد بلادة السروري في إنكاره

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "الخامس: أن الحدود إنما هي أقوال كلّية، كقولنا: حيوان ناطق، ولفظ يدلّ على معنى، ونحو ذلك، فتصور معناها لا يمنع من وقوع الشركة فيها، وإن كانت الشركة ممتنعة لسبب آخر فهي إذاً لا تدل على حقيقة معينة بخصوصها، وإنما تدل على معنى كلي، والمعاني الكلية وجودها في الذهن لا في الخارج، فما في الخارج فلا يتعين ويعرف مجرد الحد، وما في الذهن ليس هو حقائق الأشياء، فالحد ليس لا يفيد تصور حقيقة أصلا".

وهذا كلامه رحمه الله تعالى، صفحة ٣١٠ من كتاب نقض المنطق، قلنا إن المضحك أني أخذت حجة شيخ الإسلام ابن تيميّة هذه ووصغتها في صورة سؤال أظهرت فيه الثغرة التي نبه إليها شيخ الإسلام رحمه الله، ثم ألقيت بها متكلّماً سروريا ناقص الذهن وكان ابن عمه وقومه يثنون على عادل الحمدان الوضر الحدادي، فألقيته بها امتحانا له فقلت له "(هل الحدود أقوال كلية؟ فإن كانت كذلك أفلا يلزم من هذا أنّها لا تفيد تصور شيء أصلا؟)". إذ أجاب: "(هذا السؤال هذيان فإنّ التعريفات ليست مستغرقة)"، قلت معنى المستغرقة هنا على نفس معنى مناطقة الغرب بوصفهم الحد تعريف مستغرق بخلاف الرسم فهو تعريف رسمي، قلت وإذا تبين هذا عرف أن مقصد هذا السروري الوضر أن التعريفات لا علاقة لها بالحدود. فقلت له: "(هذا جوابك وهو جواب لا يمسّ سؤالي من قريب ولا بعيد، ثم إن دعواك لباطلة إذ التعريف قد يكون حدّا وقد يكون رسما)". فجعل يطعن ويرعن، قلت هو أبداً يتواضع لتلك الرعونة التي هو ناطقها، وأما الحد والرسم فهما من أبين ما يدرسه المبتدئون بالمنطق، وأمّا هذا المسكين الذي لا يدري ما يخرج عن ذهنه فكان يزعم ولايزال يزعم ببراعته في المنطق، قلت أبرع فيه

وهو يعجز عن فهم الحدّ، ويتجاسر على ابن تيميّة رحمه الله بالطعن وأنّ كلامه هذيان، فأي براعة هذه؟ قلنا: فلو قيل إن معنى قوله: "(إن التعريفات ليست مستغرقة)"، هو أن ليس كل تعريف يكون حدًّا، بل قد يكون رسمًا، قلنا: هذا الجواب تحصيل حاصل، لا يلزم من قوله شيء، فلا يترتب عليه قول آخر، فاعتراضه على كلام شيخ الإسلام ما زال محتاجا إلى إقامة البرهان، ولم يقم له حجة ولا أقام عليه دليلا فهو أبداً يتواضع لتلك الرعونة التي هو ناطقها.

وهذا الراعن الراطن فهو الذي قال بأن الله قد يموت عقلا، يفرقون بين الإلهيات والمنطق ولا يعوون إن تفريقهم لعابث، فهم متكلمون متفلسفة جهلة قبحهم الله وطردهم من أرضه ولسوا من أهل السنة في شيء.

قلنا وبالله التوفيق، إنّ السلف الصالح كانوا يحذرون من الكلام، كانوا يحذرون من الكلام والفلسفة وأهلها أشد التحذير،

وقد سمعنا من نظار السرورية الجهلة قولهم: "ألم يدرس له ابن تيمية؟" فجوابنا هو: درسه لنقضه، وقد نُقل عن ابن الصلاح رحمه الله أنه أفتى بتحريم دراسته، نقل عنه ذلك السيوطي في كتابه صون المنطق وهو مطبوع، ويا عجباً لما قال السيوطي بعد نقله كلام ابن الصلاح، قال رحمه الله: "والعجب أنهم يناضلون عن المنطق ولا يتقنونه". فأنّى لكم ملاصقة أحمدنا ابن تيمية في علمه وزهده، وأنّى تُدانون؟! أنتم يا كذبة، تُلازمون المنطق ليلاً ونهاراً، وتُجادلون عنه أشدّ المجادلة، وتُناظرون أهل الكلام نُصرةً له لا عليه؛ وأما ابن تيمية رحمه الله فقد نقضه من أُسّه، وكشف عواره، وردّه بالحجّة والبرهان، فبئس ما تصنَعون إذ تترّسون باسمه، وتستترون بذكراه، وأنتم على خلاف سبيله، تروّجون ما قد هدمه، ولا تتقنونه وتُحيون ما قد أماته، أفبعد هذا يُحتجّ به وهو منكم براء؟ ونحن بإذن المنان نتقضى لهولاء الأنذال مشاغبهم تلك التي هم بها يهتمون، والذي نفسي بيده لا يرتكب إنسان هذا العلم إلا يصير مكفوفا التعقل والبصر، ترى البليد المهرول لكلام أرسطو وأهله يظنهم عقلاء فيقعد ويجعل يكتب ما يسمع حتى ينم ويصبحَ كافراً زنديقاً يدور بين قتام وقتام لا يعي ما يقول، وأنا يا قومي، والله درست هذا العلم ولم أستفد منه ولا فائدة ولا نزر

فائدة، قلنا: لقد احتمى العقلاء القرآن دليلاً، أمّا المبتدعة من السرورية أتباع البراك والعلوان وغيرهما الذين سلب عنهم التعقل، فلقد احتموا المنطق حجة داعي السنة وتمسكها وداعي التمسك بالسلف الصالح وهم لا يتمسكون بشيء إلا الشهوة والفجور، قلنا: محك هذا العلم زندقة ومحك المسير عليه غالباً متردداً لا يعي ما يفكر، ولذا ترى من السلف من قال من طلب العلم بالكلام تزندق، فوا كلاماه، ولعمري لو انتدب جاهل جوازه فهو جاهل بليد لا يدري القتام الذي يدور فيه، مسببُ الضلال وجاهل كذاب، والله أنا أنصح قارئ الديوان بعدي، لو كنت غير مهتم بالآخرة فافعل بتعليمه ولترى المصير، لترى الجهنم تحفك. والمضحك من هذا كله، أنك لو سألت هؤلاء المدعين بمعرفة المنطق عن المحصلة والمعدولة والمسورة والمخصوصة، وسألتهم عن مربع التقابل الذي وضع الأبهري مواده في باب التناقض من متنه، والله لن يستطيعوا الخوض في المواد ولا نزر خوض، وذلك أنهم مهروا الكذب والتلبيس، وكل ذلك مسيبَّب من حبهم الرياسة والسمعة والرياء، فتجد منهم يجادل على الكلام ولم يدرس الشمسية ولا نظر نظرة فيها، كذاب جاهل يبرز نفسه عاقلاً وهو في الحقيقة متعاقل لا يقدر التمييز بين مانعة الجمع ولا مانعة الخلو

بل ولا التحقيقية التي هي المانعة للجمع والخلو معاً، وكم من مرة نصحت خليلنا بأن السرورية بأسرها تسلي ببلاداتهم الكثالى وتطرد أحزان شخص كائنا من كان إذا نظر لهم، فهم والله ثم والله مضحكون، جهلة كذبة قبحهم الله، ثم وأرى من السرورية من يثبت لله أعراضاً وكل هذا بدعة وكله مذموم عند السلف ولقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام أحمد بن تيمية في بيان تلبيس الجهمية حيث قال: "أن لا يقولوا صفاته أعراض ولا يقولوا ليست أعراضا، كما لا يقولون إنه جسم ولا أنه ليس بجسم لأن ذلك كله بدعة مذموم عند سلف الأمة وأئمتها".